

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

شهد عام 2020 تزامناً من عدد من الأزمات التي انعكست على أداء الاقتصاد الفلسطيني تمثلت في الأزميتين الصحية والاقتصادية الناتجتين عن فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية للحكومة الفلسطينية نتيجة احتجاز إيرادات المقاصة وتراجع المنح والمساعدات الدولية. خلفت هذه الأزمات حالة من ظروف عدم اليقين التي انعكست على جانبي العرض والطلب خاصة في قطاعات السياحة والنقل والخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. بحسب الإحصاءات المتاحة سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً بنسبة 19.5 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 على أساس سنوي مقابل انكماش بنسبة 3.4 في المائة في الربع الأول من نفس العام. من المتوقع تراجع وتيرة الانكماش في الربع الثالث إلى 10.8 في المائة في ظل الإجراءات التي تبنتها الحكومة للتخفيف من حدة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة وفي ظل الاتجاه إلى العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وفق التدابير الاحترازية المختلفة⁽¹⁾.

عكس هذا التحسن العديد من المؤشرات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية مثل مؤشر دورة الأعمال، والإنتاج الصناعي، ومؤشرات قطاع التجارة والتجزئة، فيما لا تزال المؤشرات الخاصة بجانب الطلب تواجه تحديات تعكس استمرار تأثير أزمة إيرادات المقاصة على مستويات الاستهلاك وهو ما يبطئ من وتيرة التعافي الاقتصادي.

في المجمل من المتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11.5 في المائة في عام 2020. أما في عامي 2021 و2022، فلا تزال هناك عدد من التحديات التي سوف تمارس تأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني رغم التحسن المرتقب للأنشطة الاقتصادية العالمية، حيث لا تزال أزمة المالية العامة، وظروف عدم اليقين منعكسةً على مستويات الاستثمار والاستهلاك. بناءً عليه، من المتوقع تعافي نسبي للنشاط الاقتصادي في فلسطين ليسجل معدل نمو يدور حول 4 في المائة العام الجاري، وتباطؤ نسبي لمعدل النمو إلى 2.5 في المائة العام المقبل.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تراجع المستوى العام للأسعار خلال 2020 بنحو 0.7 في المائة مقارنة بعام 2019⁽²⁾. يُعزى ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار المحروقات السائلة والديزل، والمواد الغذائية، والملابس، والأحذية. وإلى أثر انتشار وباء كوفيد-19 وما تبعه من تدابير للحد من انتشاره، تأثر بها قطاع النقل بشكل مباشر مما أدى إلى ارتفاع أسعار خدمة نقل الركاب عن طريق البر التي تشمل على نقل الركاب بالحافلات والسيارات.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.1 بالمائة خلال عام 2021. أما فيما يتعلق بعام 2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.5 بالمائة.

التطورات النقدية والمصرفية

سجلت مستويات السيولة المحلية زيادة معتدلة خلال عام 2020 لتتنم بنسبة 3.1 في المائة في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 2.8 في المائة لمعدل نمو السيولة المسجل في نفس الفترة من عام 2019، مدفوعة بشكل رئيس بالنمو المسجل على صعيد صافي الائتمان المحلي لاسيما فيما يتعلق بالائتمان الموجه للحكومة لتمويل حزم التحفيز الاقتصادي والتخفيف من حدة أزمة احتجاز أموال المقاصة، حيث نمت التسهيلات الموجهة من المصارف للحكومة بنسبة 15.3 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، فيما تراجع مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ظل الركود الاقتصادي المسجل خلال العام

1 سلطة النقد الفلسطينية، (2021). "تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية"، الربع الرابع.

2 الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين، (2020) مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين خلال العام 2020.

التطورات المالية

تعتمد الإيرادات الحكومية المحلية بشكل رئيس على إيرادات المقاصة التي يقوم الجانب الإسرائيلي بتحويلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك بموجب "اتفاقية باريس الاقتصادية"، ومن ثم تقوم إسرائيل بتحويل هذه الأموال إلى خزينة الحكومة الفلسطينية مقابل عمولة تحصيل بنسبة 3 في المائة؛ ففي حالة عدم الالتزام بتحويلها بشكل منتظم للحكومة، فإن ذلك يحد من قدرتها على الانفاق والتوسع في مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن هذا الجزء من الإيرادات يشكل ما يتراوح بين 50 إلى 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

ستواصل الحكومة رغم البيئة العالمية والإقليمية الصعبة والتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا سياساتها الرامية التركيز أيضاً على دور المالية العامة في تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام خلال أفق التوقع من خلال:

- تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
- الاستمرار في إتباع نظام الضريبة التصاعدية.
- تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة مستوى الإعانات الاجتماعية.
- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية والانفاق على مشاريع التعليم والصحة.